

تقرير



سوريا بعد 100 يوم من إدارة

"هيئة تحرير الشام"

تحديات الانتقال وفرص الاستقرار تحت الحكم الجديد

2025-3-17

## سوريا بعد 100 يوم من إدارة "هيئة تحرير الشام" تحديات الانتقال وفرص الاستقرار تحت الحكم الجديد

- 3..... أولًا: المشهد السياسي - انتقال هش نحو المستقبل
- 5..... ثانيًا: الحالة الأمنية - طريق وعر نحو الاستقرار
- 7..... ثالثًا: العلاقات الخارجية - سياسة انكفائية وتوجه نحو الغرب
- 9..... رابعًا: الحالة الاقتصادية - تحديات إعادة الإعمار وفرص النمو
- 12..... خامسًا: التحديات العسكرية في عام 2025 بناء جيش وطني واستعادة الأمن
- 14..... - خاتمة: سوريا على مفترق طرق - نحو الاستقرار أم الفوضى؟

شهدت المئة يوم الماضية فصلًا جديدًا في تاريخ سوريا الحديث، فبعد سنوات من الصراع الدامي والاضطرابات السياسية العميقة، انتهى حكم الرئيس بشار الأسد في ديسمبر من العام السابق، ليحل محله حكم جديد يقوده أحمد الشرع، القائد العام للعمليات العسكرية التي أطاحت بالنظام السابق. يمثل هذا التحول لحظة فارقة في تاريخ البلاد، حيث تفتح سوريا صفحة جديدة عنوانها الرئيسي "الضبابية وعدم اليقين".

بعد أكثر من عقد من الحرب الأهلية التي مزقت النسيج الاجتماعي والاقتصادي لسوريا، يواجه "الحكام الجدد" مهمة جسيمة تتمثل في بناء دولة مستقرة ومزدهرة على أنقاض الدولة التي خلفوها بعملية عسكرية كبيرة وساهموا في تدميرها خلال 14 عامًا من الفوضى والحرب الأهلية الطاحنة. تتركز الأنظار الآن على مراقبة أداء الإدارة الجديدة، وقدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وإعادة بناء الاقتصاد، وإصلاح العلاقات الخارجية، وتلبية تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والعدالة والازدهار.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل للحالة الراهنة في سوريا للمئة يوم الأولى من حكم أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني سابقًا)، وذلك بالاعتماد على مجموعة وافية من المواد المجمعة من مصادر علنية تسلط الضوء على مختلف جوانب الوضع في البلاد. سيتم التركيز على توصيف الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى تقييم أداء الحكم الجديد في مواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه سوريا في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة. سنستكشف بعمق التحديات المتعددة الأوجه التي تعترض طريق سوريا نحو الاستقرار، مع التركيز على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكيف تتشابك هذه المستويات لتشكل الواقع السوري في الفصل الأول من عام 2025.

## أولاً: المشهد السياسي - انتقال هش نحو المستقبل

لا يزال المشهد السياسي في سوريا عام 2025 يتسم بالضبابية والتعقيد، حيث تتصارع قوى ومجموعات مختلفة للحصول على موطئ قدم في النظام الجديد. فبعد سقوط النظام القديم، أعلن أحمد الشرع عن تشكيل حكومة تسيير أعمال مؤقتة، وتعيينات في المناصب الرئيسية، في خطوة نحو تأسيس إدارة جديدة للبلاد. تتجه الأنظار الآن إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي نظمته الإدارة الجديدة، والذي ظهرت اتجاهاته من أول جلساته وهي وضع أسس الدولة السورية الجديدة وتحديد مسار المرحلة الانتقالية ببصمة رئيسية لهيئة تحرير الشام وبتمثيل شكلي أو متفاوت للجماعات والحزب والمجموعات السياسية والدينية والعرقية. السؤال المركزي الذي يطرح نفسه هو: هل ستمكن سوريا من تجاوز هذه المرحلة الانتقالية بنجاح، والانطلاق نحو بناء دولة مستقرة وديمقراطية، أم أن التحديات السياسية ستعرقل هذه الجهود، وتدفع البلاد نحو مزيد من عدم الاستقرار؟

## - مؤتمر الحوار الوطني: اختبار الشرعية والتوافق

يعكس إطلاق الحاكمون الجدد لسورية لمؤتمر الحوار الوطني إدراك الإدارة الجديدة لحجم الانقسامات العميقة في المجتمع السوري، وحاجتها إلى بناء شرعية سياسية جديدة تتجاوز "شرعية الأمر الواقع" التي اكتسبتها عبر القوة العسكرية. يهدف المؤتمر إلى أن يكون نقطة ارتكاز قانونية وسياسية للإدارة الجديدة، والانتقال من مرحلة القيادة العسكرية إلى مرحلة الحكم المدني الشرعي. هذا المؤتمر هو اختبار حقيقي لقدرة المجموعة الحاكمة والسوريين على التوافق وتجاوز الانقسامات العميقة التي خلفتها سنوات الصراع والتي تنذر الأزمات المستمرة ببقائها لفترة تتعدى الفترة التي حددها الحكم الجديد للمرحلة الانتقالية.

إلا أن المؤتمر يواجه تحديات جمة، أبرزها غياب الثقة بين الأطراف السورية المختلفة، واستعجال بعض القوى المعارضة للمحاصرة لضمان تمثيلها في النظام الجديد بعدما رأت أن الشرع وإدارته الحالية تعتمد على الزبائنية "الحزبية" في توزيع المناصب والاستئثار بها فضلاً عن احتكار معظم المراكز السيادية في سوريا والتي تحكم للشرع القبضة على البلاد وتمكنه في أي لحظة فرط الحوار والاستمرار بحكم سوريا وتجاوز أي اعتراضات قد لا تروق له وهيئة تحرير الشام التي تقبض على ناصية الحكم، بالإضافة إلى ضغوط خارجية متنوعة تسعى لتمكين مجموعات معينة (الدروز - الأكراد...). فنجاح مسار الحوار الوطني يعتمد على قدرة الإدارة السورية الجديدة على احتواء الضغوط الخارجية، وتخفيف حدة التوتر الداخلي عبر تمثيل واسع ومعبر عن المكونات السورية، وتوفير مساحة شاملة لكل الأصوات على قاعدة الشراكة وليس فقط الموافقة على خطط الإدارة الجديدة. يتطلب ذلك تعزيز التحالفات والتفاهات بين الشرع وبين نخب ومجموعات أوسع حيث أن بناء الثقة الذي يعتبر مفتاحاً للاستقرار والاستمرار، يتطلب خطوات ملموسة من الإدارة الجديدة لإظهار التزامها بالشراكة الحقيقية والمصالحة الوطنية.

## - نظام الحكم وملامح الدولة السورية الجديدة: سيناريوهات مفتوحة

في ظل التنوع العرقي والديني وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين، لا يزال شكل نظام الحكم والدولة السورية الجديدة غير واضح المعالم. تتأثر هذه المسألة بعوامل متعددة، أهمها سياسات الإدارة الجديدة، وقدرتها على ضبط الأمن وتوحيد البلاد ومنع استخدام فائض القوة ضد المكونات المسلحة كالدروز والأكراد أو الاقليات المنزوعة السلاح كالعليين والشيعية والاسماعيليين والمسيحيين حيث أن الحكم الذي تورط بسفك الدماء في الساحل السوري بعد

أيام من إطلاق مؤتمر الحوار الوطني يستمر بسياسة الغموض التي تركز على العمل بمعيارين متناقضين مع ترجيح معيار الشدة والآحادية في ظل اختبارات عدم المصداقية المتتالية منذ الشهر الاول والتي انعكست مجازر في حمص فالسويداء فدير الزور وريف حلب الشمالي ثم جرمانا فالسويداء (مرة أخرى) فدرعا وختامًا مجازر الساحل. وهذا يضع سوريا أمام خيارات متعددة لكيفية ادارة معادلة الحكم في سوريا، وكل خيار يحمل في طياته فرصًا ومخاطر وتحديات.

تبدو السيناريوهات المحتملة لنظام الحكم في سوريا متعددة، تتراوح بين:

1. **نظام حكم مركزي:** وهو الخيار الذي يتمسك به أحمد الشرع، ويتوقع أن يحظى بدعم من تركيا، حيث يلبي هذا النموذج اعتبارات أنقرة الجيوسياسية والأمنية. النظام المركزي يمكن أن يوفر الاستقرار والوحدة وان بالقبضة وبلغة الشدة، لكنه قد لا يلبي تطلعات المكونات السورية لمشاركة أوسع في السلطة فضلًا عن تطلعات مكونات أخرى نحو اللامركزية.

2. **نظام فيدرالي:** يقترب من النموذج العراقي، على أساس التوازن بين حكومة دمشق المركزية، وحكومة إقليم كردية في شمال شرق البلاد. هذا الخيار قد يحظى بدعم من أطراف متعددة، لكنه قد يثير توترًا طويل الأجل مع تركيا. الفيدرالية يمكن أن تكون حلًا وسطًا يجمع بين الوحدة والتنوع، لكنه يتطلب اتفاقًا واسعًا حول صلاحيات الأقاليم والحكومة المركزية.

3. **تقسيم البلاد:** على أسس جغرافية وطائفية وإثنية بعد تدخلات أجنبية تحمي مجموعات محلية وتسعى لفرض نظام حكم ذاتي لكل منها. التقسيم هو السيناريو الأكثر كارثية، والذي يسعى أغلب السوريين إلى تجنبه بكل الوسائل، خوفًا من أن يؤدي إلى مزيد من الصراعات والنزاعات، وتفتيت سوريا إلى دويلات ضعيفة ومتناحرة.

تسعى الإدارة الجديدة لتأسيس نظام حكم مركزي، وتشكيل منظومة سياسية لها مرجعية إسلامية، توحى للخارج أنها تعطي مجالًا لمشاركة المكونات الدينية والعرقية المتنوعة في السلطة وفق مبادئ لم تحدد بعد ولم يصرح عنها بعد، ويبدو من الأداء الذي تعتمده الإدارة الجديدة أن تلك المشاركة المنتظرة ستكون شكلية، مع احتفاظ الموالين للشرع بالمناصب السيادية خلال المرحلة الانتقالية. هذا التوجه لا يعكس رغبة الإدارة الجديدة في بناء نظام حكم شامل يمثل السوريين بمستوى مقبول، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية لسوريا.

### - هواجس الثورة المضادة: تهديد قائم

لا يمكن التقليل من المخاوف الخاصة بقيام "ثورة مضادة" أو تشكل بوادر ثورة جديدة، خاصة في ظل وجود معطيات سلبية في اوساط الرأي العام السوري في التجاوب مع طريقة حكم الشرع وحلفاؤه حتى اليوم. وفي ظل وجود قوى إقليمية ودولية قد تسعى لتحريك جهات محلية سورية. ما يجعل هذا الاحتمال قائمًا هو أن النظام القديم يمتلك جهاز حكم بيروقراطي وأجهزة أمنية متنوعة، ولديه علاقات وتحالفات خارجية، قد يسعى لاستغلال أي فرصة لتقويض الحكم الجديد، بعدما خف وهج الحكم الجديد التي يتعثر بالخطأ تلو الآخر والذي كشف عن هويته بشكل سافر خلال مجازر الساحل.

## ثانيًا: الحالة الأمنية - طريق وعر نحو الاستقرار

لا يزال أمام الإدارة الجديدة طريقًا طويلًا للوصول إلى الاستقرار وعودة الحياة إلى طبيعتها وإحكام السيطرة الأمنية على عموم البلاد. سوريا ما زالت مقسمة عمليًا في ظل وجود عدد من اللاعبين المؤثرين داخليًا، بالإضافة لفوضى انتشار السلاح والقواعد الأجنبية. لا يزال الوضع الأمني في سوريا عامة بعد مئة يوم من حكم الشرع هشًا ومعقدًا، ويتطلب جهودًا مضيئة لتحقيق الاستقرار المنشود. من المرجح أن تشهد سوريا احتجاجات ذات طابع سلمي على شكل مظاهرات واعتصامات، سواء كانت عفوية لأسباب اقتصادية أو منظمة من قبل جهات معارضة للإدارة الجديدة للضغط عليها، فإنها ستشكل هاجسًا أمنيًا وسياسيًا للإدارة الجديدة خلال المرحلة الانتقالية.

## - الفصائل المسلحة وتحديات الانتقال: دمج أم تفكيك؟

سيبقى الجيش الوطني السوري "الذي استسته تركيا" على انتشاره على الحدود التركية شمال شرق سوريا ما دام الصراع ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) قائمًا. حسم هذا الصراع يتوقف على نهج الولايات المتحدة إزاء تواجدها العسكري في سوريا، وطبيعة التسوية المحتملة بين قسد والإدارة السورية الجديدة والتي ظهرت مؤخرًا على شكل إعلان مبادئ بين الشرع ومنصور عبدي القائد العسكري لقسد. بدون حل مسألة قسد، سيظل الجيش الوطني "الذي استسته تركيا" خارج وزارة الدفاع السورية، ولن تخرج القوات التركية والأمريكية من سوريا. دمج الفصائل المسلحة في جيش وطني موحد هو تحدي كبير، ولكنه ضروري لتحقيق الاستقرار الأمني في سوريا.

في الجنوب، قد لا يتمكن الشرع خلال العام الجاري من دمج فصائل غرفة عمليات المنطقة الجنوبية وفصائل السويداء بشكل كامل في وزارة الدفاع، وذلك لعدة أسباب منها تعقد العلاقات الأردنية والإسرائيلية مع هذه الفصائل، وطبيعة المجموعات المسلحة في الجنوب، والتوازنات العشائرية والطائفية. لكن من المتوقع أن يمارس جيش العدو الذي يتحرك بحرية في الجنوب السوري دورًا "رديفًا" للحكم السوري الجديد الذي يبدو أنه تباطأ إلى حد كبير في تنفيذ واجباته وتركهم للفراغ الذي تملؤه الدبابات الإسرائيلية التي يعتمد جنودها وضباطها على سحب السلاح الثقيل والسيطرة على المنشآت العسكرية المهمة أو تدميرها، وتحقيق قدر من الانتشار الأمني والعسكري الذي يحد من مناطق نفوذ تلك الفصائل.

## - السويداء: تحديات الاندماج والمخاوف الأمنية

تعتبر الهواجس الأمنية لدى أهالي محافظة السويداء، ذات الغالبية الدرزية، من أبرز العوائق أمام عقد تفاهات مع الإدارة الجديدة في دمشق. فقد رفضت السويداء حتى الآن دخول القوات الأمنية والعسكرية واشترطت تعيين الطواقم الإدارية والأمنية من أبناء المحافظة. من جانبها، من المتوقع أن تعمل دمشق على مراعاة المخاوف الدرزية بشكل دقيق وتنتهج سياسة النفس احتواء مخاوف الفصائل المحلية الدرزية ووجهاء المحافظة ومحاولة بناء الثقة المفقودة مع أهالي السويداء، وهذا يتطلب خطوات عملية وملموسة (ليس بواردها الحكم الجديد)، تؤكد احترام خصوصية المحافظة ومكونها الدرزي.

في خطوة إيجابية، وقعت الإدارة السورية الجديدة "وثيقة تفاهم" مع الزعيم الروحي لطائفة الموحدين الدروز الشيخ حكمت الهجري، تتضمن عددًا من البنود، بينها دمج الضباط والمجندين وكافة الفصائل في السويداء، في وزارة الدفاع السورية. إلا أن الهجري سرعان ما هاجم الإدارة الجديدة ووصفها بـ "الحكومة المتطرفة"، مما يعكس استمرار

التحديات في بناء الثقة والتوافق مع مكونات المجتمع السوري المختلفة. هذا التناقض في المواقف يؤكد أن الطريق نحو الاندماج الكامل لا يزال طويلاً، ويتطلب جهوداً مستمرة من الطرفين.

### - تهديد تنظيم (داعش): خطر مستمر

سيبقى تهديد تنظيم "داعش" قائماً. فخلاياه المنتشرة في كامل الجغرافيا السورية بدأت تنشط في المدن بعد انسحابها من البادية. هناك عدة ظروف وعوامل قد تساعد على إحياء فكر التنظيم، مثل توجه السلطة الجديد لتزخيم علاقاتها المعقدة مع الغرب ودول المنطقة، وتجنّبها الخوض في القضية الفلسطينية، حيث يلاحظ أن جهاز دعاية داعش في سوريا وبهدف استقطاب بعض غلاة السلفية الجهادية يركز على حكم الشرع من خلال اتهامه بلامبالاته بالموضوع الفلسطيني وذلك للمزايدة عليه، وللتنويه فإن تنظيم داعش نفسه و " هيئة تحرير الشام " المنبثقة عن تنظيم القاعدة التي تحكم سوريا الآن لم يباليا طوال تاريخهما بالقضية الفلسطينية ولم يظهرها عداوة عملية لإسرائيل.

### - إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والعسكرية: تحدي بناء جيش وطني

تمثل وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية المتنوعة الركيزة الأهم والأكثر نفوذاً في النظام السابق. ومع سقوطه، تفككت تلقائياً المؤسسات الأمنية وسُرح الجيش السوري. تسعى الإدارة الجديدة في خطوة ملفتة لعدم استخدام أي عنصر من النظام السابق، وتصر على توظيف منتسبين ومجندين جدد وإعادة دمج الفصائل في النظام الجديد إلا أنها ليست الآن في صدد بناء مؤسسة أمنية وعسكرية جديدة على أسس وطنية ومهنية في ظل اهتمامها باستجلاب المقاتلين من جميع دول العام وتسليمهم المناصب واستقطابهم في الجيش الجديد وفي ظل تجنيس الإيغور والاوزبك والشيشان المقيمين الدائمين في سوريا وإبقائهم قوات ضاربة لحماية النظام السوري الجديد بما يطيح بفكرة تأسيس جيش سوري وطني جديد أو يجعلها تترنح.

وبينما يعتقد أن المُسرحين من فئة الجنود لن يشكلوا تهديداً، فإن التحدي يكمن في فئة الضباط وعناصر القوات الخاصة والمجموعات الطائفية التي فقدت امتيازاتها. من المرجح أن يمثل هؤلاء مشكلة أمنية في الأجل المتوسط، تشمل تنفيذ عمليات استهداف ض قوات الإدارة الجديدة.

### - القواعد الأجنبية: معضلة السيادة

تعج سوريا بالقواعد العسكرية الأجنبية الأمريكية والتركية والروسية. يعتبر حل موضوع القواعد الأجنبية أولوية أساسية للمرحلة الحالية. ويرغب الشرع ببقاء عدة قواعد لتركيا وروسيا كورقة ضد النفوذ الغربي والإسرائيلي. الولايات المتحدة قد تحافظ على وجود عسكري في قاعدة التنف والمنطقة الشرقية. وفي حين يمثل وجود القواعد الأجنبية على الأراضي السورية انتهاكاً للسيادة الوطنية، ويتطلب جهوداً دبلوماسية وسياسية لإخراج هذه القوات، أو تنظيم وجودها وفق اتفاقيات واضحة ومحددة إلا أن الحكم الجديد لم يكشف بعد عن خطته بالنسبة للقواعد والتسهيلات العسكرية والوجود الاجنبي في سوريا، في حين أنه ما زال يلتزم الصمت شبه المطبق في التعليق على الاحتلال الإسرائيلي لمساحات واسعة من محافظات الجنوب.

### - إسرائيل: خطر محدد وترسيخ للوجود في الجنوب

يمثل التغيير في سوريا "كابوسًا أمنيًا" لإسرائيل، إذ لا تتوفر ضمانات لتل أيبب إزاء طبيعة النظام الجديد، كما أن احتمالات تعزيز الوجود العسكري التركي في سوريا يمثل تحولًا في البيئة الأمنية الاستراتيجية للاحتلال. إسرائيل تنظر بقلق إلى التطورات في سوريا، وتحاول استغلال الوضع الراهن لتعزيز نفوذها ومصالحها الأمنية.

بادرت إسرائيل إلى تدمير الأصول الاستراتيجية العسكرية السورية، واحتلت المنطقة العازلة في الجولان ومواقع الرقابة السورية في قمة جبل الشيخ. عززت إسرائيل وجودها العسكري في جنوب سوريا، وأنشأت 9 مواقع عسكرية جديدة على طول المنطقة العازلة. من المرجح أن يتمسك الاحتلال الإسرائيلي في العام الجاري بالتواجد في منطقة عازلة بعمق حوالي 10 كلم داخل سوريا، بالإضافة لاحتلال مناطق استراتيجية. التعامل مع التهديد الإسرائيلي يتطلب استراتيجية دفاعية وسياسية متكاملة، تعتمد على تعزيز القدرات العسكرية السورية، والتحالفات الإقليمية والدولية، والجهود الدبلوماسية في المحافل الدولية.

### ثالثًا: العلاقات الخارجية - سياسة انكفائية وتوجه نحو الغرب

تعتبر إعادة بناء العلاقات الخارجية لسوريا أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي. وتضع الإدارة السورية الجديدة الأولوية لإعادة بناء العلاقات مع الولايات المتحدة وأطراف إقليمية، بهدف رفع العقوبات وإطلاق جهود إعادة الإعمار وإصلاح الاقتصاد. كما أن التهديدات الجيوسياسية دفعت الحكم الجديد إلى الاحتفاظ بعلاقة وثيقة ومميزة مع قطر كشريك مالي وسياسي ومع تركيا كشريك أمني ودفاعي، والإبقاء على هامش من المناورة بين المصالح الروسية والأمريكية.

ستكون السياسة الخارجية للنظام الجديد عمومًا ذات طابع انكفائي يتجنب العداء والتصعيد مع الأطراف الخارجية، وستكون التوجهات الأساسية هي الاكتفاء بالحلف الثلاثي (السوري - التركي - القطري) والابتعاد عن صراعات المحاور الإقليمية والدولية، وذلك نتيجة هشاشة الوضع الداخلي والتحديات الاقتصادية الواسع وانهايات دفاعات البلاد العسكرية. السياسة الخارجية الانكفائية قد تكون ضرورية في المرحلة الانتقالية، لتركيز الجهود على الداخل، وتجنب الدخول في صراعات إقليمية ودولية جديدة.

### - التوجه غربًا

أظهر أحمد الشرع ميلًا للتوجه غربًا، دون الانخراط بالمحاور حتى الآن وهي عملية ستمثل إعادة ضبط تاريخي للدولة السورية في المعادلة الجيوسياسية الدولية. يأتي هذا التوجه مدفوعًا باعتبارات يبدو أنه تم التفكير فيها، أبرزها:

1. موازنة النفوذ الروسي والإيراني: الحد من النفوذ التاريخي لروسيا وإيران في مؤسسات الدولة السورية.
2. رفع العقوبات الاقتصادية: كضرورة لا مفر منها لإعادة بناء البلاد وبالتالي استقرار نظام الحكم الجديد. رفع العقوبات هو شرط أساسي لتحريك عجلة الاقتصاد السوري، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب.
3. التفاهم مع الولايات المتحدة: تقدير الشرع بأن التفاهمات مع الولايات المتحدة ستمثل مفتاحًا لتطوير العلاقات مع أوروبا ومع غالبية دول المنطقة العربية، مما سيرسخ شرعية النظام الجديد على المستوى

الدولي. العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة يمكن أن تفتح الباب أمام تحسين العلاقات مع الدول الغربية والعربية الأخرى، وتعزيز مكانة سوريا في المجتمع الدولي.

#### - العلاقات مع الولايات المتحدة: مسار تدريجي

تركز السياسة الأمريكية تجاه سوريا على قضايا وأجندات مختلفة استراتيجية وأمنية، في مقدمتها أمن "إسرائيل" وضمان أن سوريا لن تكون بيئة لأنشطة أو مجموعات تستهدف دولة الاحتلال، وإنهاء الوجود الإيراني في سوريا، واحتواء خطر تنظيم داعش. هذه الأجندة الأمريكية تعكس أولويات واشنطن في المنطقة، والتي تعتبر أنه يجب على الإدارة السورية الجديدة أن تأخذها في الاعتبار في سياستها الخارجية. ستستمر الولايات المتحدة بالضغط على القيادة السورية الجديدة حتى يتكامل توافقها مع مصالح المنظومة الغربية، وسوف تستمر واشنطن باستخدام ورقة التهديد بعدم الاعتراف بالنظام الجديد ومحاصرته بالعقوبات. من المتوقع أن يستمر تقدم العلاقات وفق مبدأ خطوة مقابل خطوة. مسار العلاقات مع الولايات المتحدة سيكون تدريجياً، ويعتمد على مدى استجابة الإدارة السورية الجديدة للمطالب الأمريكية، وتقديم ضمانات كافية بشأن القضايا الأمنية والإقليمية.

#### - روسيا: الحفاظ على النفوذ والبحث عن بدائل

يؤمن الوجود الروسي في سوريا ورقة تفاوضية مهمة بيد الإدارة الجديدة، في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة والدول الأوروبية خاصة في مسألة العقوبات الاقتصادية. روسيا ستكون خياراً بديلاً عن الغرب حال استمرار العقوبات. بناء تفاهات مع موسكو يساعد الإدارة الجديدة في احتواء بعض المواقف العدائية المحتملة. العلاقات مع روسيا تظل مهمة لسوريا، ويمكن أن توفر بديلاً استراتيجياً في حال استمرار الضغوط الغربية.

تسعى روسيا للحفاظ على علاقات جيدة مع دمشق حفاظاً على وجودها العسكري في قاعدة حميميم وميناء طرطوس، وهو تواجد يقع في قلب العقيدة البحرية الروسية. الوجود العسكري الروسي في سوريا يمثل مصلحة استراتيجية لموسكو، ومن غير المرجح أن تتخلى عنه بسهولة.

#### - تركيا: التحالف والمصالح المشتركة

تمر سوريا بمرحلة انتقالية بين نهاية النفوذ الإيراني وصعود النفوذ التركي. من المتوقع أن تواصل القيادة الجديدة في سوريا تعزيز العلاقات مع أنقرة، خاصة وأن أهداف "إسرائيل" الإقليمية تضع الإدارة السورية في معادلة لا يمكنها فيها التصدي للتهديد الإسرائيلي دون الاستعانة بحليف استراتيجي مثل تركيا. التحالف مع تركيا يمكن أن يوفر لسوريا عمقاً استراتيجياً في مواجهة التهديدات الإقليمية، خاصة من إسرائيل.

حققت تركيا مكاسب استراتيجية في الملف السوري، وفرضت موقعها كفاعل رئيسي في تشكيل مستقبل سوريا. تتلخص مصالح أنقرة الجيوسياسية في سوريا في إضعاف المشروع الانفصالي الكردي إقليمياً، وترويض نفوذ إيران، وترسيم الحدود البحرية مع سوريا، وتعزيز الروابط التجارية والأمنية، وترتيبات عودة اللاجئين. المصالح التركية في سوريا متعددة ومتشابكة، وتشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية.

#### - إيران: تجنب العداء والإبقاء على التوتر



من المرجح أن تظل العلاقات بين دمشق وطهران يخيم عليها التوتر في الأجل القريب. يتعارض مسار إيران مع أولويات الإدارة السورية الأساسية المتمثلة في بناء تفاهمات مع الولايات المتحدة وتعزيز العمل مع تركيا والسعودية واحتواء العداء الإسرائيلي. العلاقات مع إيران تمثل تحديًا للإدارة السورية الجديدة، بسبب تعارض المصالح، والضغط الغربي. من خلال عنصري الخطاب والأداء يمكن الافتراض بقوة أن الإدارة السورية الجديدة تحرص بناءً على نواحي تركية ومطالب قطرية على تجنب العداء الصريح مع طهران وإبقائه ضمن الخطاب، لإدراك الشرع وحلفائه أن التعامل مع إيران يتطلب سياسة حذرة ومتوازنة.

### - الدول العربية: تفادي أخطاء الماضي

تبنى الإدارة السورية استراتيجية عربية تقوم على بناء علاقات مميزة، والهروب من فخاخ الاستقطاب، وتجنب الصدام مع أي من القوى الإقليمية. سنشهد توجهاً سوريا نحو توثيق العلاقات مع السعودية، ومواصلة التعاون مع قطر، والاهتمام بالعراق والأردن ولبنان كدول جوار. إعادة بناء العلاقات مع الدول العربية هو أمر ضروري لعودة سوريا إلى الحوض العربي، والاستفادة من الدعم العربي في إعادة الإعمار والتنمية. ما زال يخيم على موقف الإمارات ومصر مزيج من التوجس والعداء، ومن المرجح أن يستمر ذلك. ترى أبو ظبي التغيير في سوريا كتهديد ينعش أجواء الربيع العربي، ويعود بالإسلام السياسي إلى الواجهة. تباين المواقف العربية تجاه سوريا يعكس الانقسامات الإقليمية، ويتطلب جهوداً دبلوماسية مكثفة لتجاوز هذه الخلافات، وبناء توافق عربي حول مستقبل سوريا.

### رابعاً: الحالة الاقتصادية - تحديات إعادة الإعمار وفرص النمو

تركت سنوات الحرب الطويلة أثراً عميقاً طويل الأمد على البنية التحتية في سوريا، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 90٪، إلى جانب العقوبات الدولية، والمؤسسات الحكومية المتهاكلة، وحالات النزوح واللجوء. الاقتصاد السوري يعيش حالة انهيار شبه كامل، ويتطلب جهوداً جبارة لإعادة بنائه وتنميته.

تعرضت حوالي ثلث المساكن ونصف المنشآت الصحية والتعليمية للتدمير الكامل أو الجزئي، وأدت الحرب إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة السورية. تضرر قطاع النفط والغاز والزراعة بشكل كبير. إعادة الإعمار تتطلب استثمارات ضخمة، وجهوداً مضيئة لإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية الحيوية.

ستستمر جهود الإدارة السورية الجديدة لرفع العقوبات، لتمكين الجهات الراغبة في الاستثمار في البلاد. ورغم تخفيف بعض العقوبات واحتمال تقديم المجتمع الدولي وبعض القوى الإقليمية دعماً مالياً فسيبقى هذا الدعم محدوداً، رفع العقوبات هو شرط أساسي لإعادة الإعمار، ولكنه يتطلب أيضاً تحقيق تقدم في المسار السياسي، وإجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية، وتوفير ضمانات للمستثمرين.

### - نقاط قوة وفرص اقتصادية

رغم التحديات الهائلة، توفر البيئة الجديدة فرصاً استثمارية. تمتلك سوريا نقاط قوة اقتصادية يمكن الارتكاز عليها، مثل المساحات الزراعية الخصبة، والموارد البشرية الشابة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والتراث الثقافي والآثار التاريخية. سوريا تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة، ويمكن استغلال هذه الإمكانيات لتحقيق النمو والازدهار في المستقبل.

يمكن لقطاع الطاقة في سوريا المساهمة في عملية بناء الاقتصاد من جديد، فهناك احتياطات نفطية مؤكدة تُقدر بنحو 2.5 مليار برميل. وتمتلك سوريا ثروات وكنوزاً طبيعية هائلة، منها الفوسفات، ومناجم الفحم الحجري في دير الزور، ومناجم الذهب في الشمال، وجبالاً من الرخام والجرانيت. كما تشتهر بزراعة القطن والقمح عالي الجودة عالمياً، إلى جانب كونها من أبرز الدول في إنتاج زيت الزيتون، وزراعة وتصدير الحمضيات والخضروات. تنمية هذه القطاعات الاقتصادية يمكن أن يوفر مصادر دخل هامة لسوريا، ويساهم في تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط.

### - متطلبات إعادة البناء الاقتصادي

بالإضافة لمسألة رفع العقوبات، فإن إعادة بناء الاقتصاد يتطلب تحقيق مستوى معقول من الاستقرار الأمني، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتطويرها، وإحداث بنية تشريعية جديدة لتنظيم أنشطة الاستثمار والتجارة والحد من الفساد. الاستقرار السياسي والتوصل لحكومة انتقالية معترف بها يمثل نقطة انطلاق ضرورية للتأكيد على مصداقية القرارات والتشريعات والاتفاقيات. إعادة بناء الاقتصاد يتطلب بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار، وهذا يتطلب جهوداً متكاملة على المستويات السياسية والأمنية والقانونية والإدارية.

### - المستوى الاجتماعي: تحديات جسيمة وفرص واعدة

على المستوى الاجتماعي، تواجه سوريا في عام 2025 تحديات هائلة تتطلب حلولاً مبتكرة وشاملة. عودة اللاجئين وإعادة الإعمار يمثلان أولوية قصوى، فبعد أكثر من 14 عاماً من الحرب، يحتاج السوريون إلى بيوت آمنة وخدمات أساسية مثل الصحة والتعليم. التكامل المجتمعي بين مختلف الفصائل والطوائف يعد ضرورة ملحة لتحقيق استقرار اجتماعي دائم. التحولات السياسية العميقة التي شهدتها سوريا تركت بصماتها على النسيج الاجتماعي، وتتطلب جهوداً مضنية لإصلاح ما تمزق وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع.

### - التأثيرات الاجتماعية للتحولات السياسية: تفكيك وإعادة بناء

التحولات السياسية في سوريا لها تأثيرات عميقة على الوضع الاجتماعي في البلاد، وتشمل:

1. **تفكيك البنية الاجتماعية:** الحرب الأهلية فككت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تفتت اجتماعي هائل. هذا التفتت أثر على العلاقات بين الأجيال المختلفة والجماعات الدينية والعرقية. إعادة بناء البنية الاجتماعية المتماسكة يتطلب جهوداً متواصلة وطويلة الأمد، تركز على المصالحة والتعايش السلمي.
2. **تغيير توازن القوى:** تغير توازن القوى بين الجماعات الدينية والمجموعات العرقية في البلاد، مما أدى إلى تحول في الديناميات المجتمعية المحلية. لم يعد الحراك الاجتماعي مرتبطاً بشكل وثيق بالنظام الحاكم. هذا التحول في توازن القوى يفتح فرصاً جديدة لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع المكونات السورية، ولكنه قد يثير أيضاً توترات وصراعات جديدة.
3. **انتقام فقراء الريف:** عسكرة "الحراك السوري" أدت إلى وضع الطائفة المهمشة في قلب المعارضة والمقاومة المسلحة. أتاح هذا الدور العسكري الجديد للفقراء الدفع بالاختلال الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق

بالشرائح الغنية إلى أعلى مستوياته. إن معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التاريخية هو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة.

4. **تأثيرات اقتصاد الحرب:** ديناميات الحرب ولدت شبكات عسكرية-اقتصادية جديدة، مما أثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. أدى هذا إلى تغييرات في كيفية توزيع السلطة والثروة. التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم يتطلب تفكيك هذه الشبكات العسكرية-الاقتصادية، وإعادة توجيه الموارد نحو التنمية المستدامة.

5. **تدهور مستوى المعيشة:** تدني مستوى المعيشة فاقم الأوضاع الاجتماعية، حيث ازدادت معدلات الهجرة الداخلية والخارجية بشكل كبير، لا سيما بين الشباب الباحثين عن فرص عمل في الخارج. تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، ومعالجة الفقر والبطالة، هي أولويات ملحة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

6. **تأثيرات على رأس المال البشري:** الحرب تسببت في خسارة جماعية لرأس المال البشري، حيث تراجع عدد الوظائف بشكل كبير، وبلغ معدل البطالة بين الشباب 78% في عام 2015. الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتنمية المهارات، وإعادة تأهيل الكفاءات، هو أمر ضروري لاستعادة رأس المال البشري المفقود.

7. **تأثيرات على الثقة في المؤسسات:** تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، أثر على استقرار المجتمع وعمليات إعادة الإعمار. إن إعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة يتطلب الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتحسين أداء المؤسسات لخدمة المواطنين.

## - التوازن العرقي وإدارة التنوع: تحديات وفرص

التحولات السياسية في سوريا لها تأثيرات كبيرة على التوازن العرقي في البلاد، وتشمل:

1. **تغيير توازن القوى:** الحرب الأهلية أدت إلى تغيير توازن القوى بين الجماعات الدينية والمجموعات العرقية في سوريا. لم يعد الحراك الاجتماعي مرتبطاً بشكل وثيق بالنظام الحاكم، مما أدى إلى تحول في الديناميات المجتمعية المحلية. هذا التحول في توازن القوى يتطلب إدارة حكيمة للتنوع العرقي، وضمان حقوق جميع المكونات السورية.

2. **تأثيرات على التنوع الطائفي:** التنوع الطائفي في سوريا يساهم في تعقيدات الوضع السياسي. النزاعات الطائفية أدت إلى آثار دموية وفوضى مستدامة، مما يزيد من صعوبة الحفاظ على التماسك الاجتماعي. إدارة التنوع الطائفي يتطلب تعزيز التسامح والتعايش السلمي، ومكافحة التعصب والكراهية، وتعزيز الحوار بين الطوائف المختلفة.

3. **تحديات المصالحة الوطنية:** المصالحة الوطنية ضرورية لتحقيق توازن عرقي مستدام. يتطلب ذلك تعزيز الحوار والتفاهم بين الطوائف المختلفة، وتوفير منصات للتواصل لتحويل التنوع من مصدر للصراع إلى مصدر للقوة والتقدم. المصالحة الوطنية تتطلب جهوداً شاملة ومستمرة، تشمل العدالة الانتقالية، وجبر الضرر، وتعزيز التسامح والمغفرة.

4. **دور الأطراف الإقليمية والدولية:** الدول الإقليمية والدولية تلعب دورًا هامًا في تشكيل التوازن العرقي في سوريا. حيث تسعى هذه الدول إلى تعزيز نفوذها في البلاد، مما قد يؤثر على توازن القوى بين الجماعات المختلفة. الحد من التدخلات الخارجية، وتعزيز السيادة الوطنية، هو أمر ضروري لإدارة التنوع العرقي بشكل مستقل وفعال.

5. **تحديات إعادة البناء:** في مرحلة ما بعد التحول السياسي، تواجه سوريا تحديات كبيرة في إعادة بناء المؤسسات الوطنية وتشكيل جيش موحد قادر على حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. هذا يتطلب تعاونًا وطنيًا شاملاً يجمع بين مختلف الفصائل والتيارات السياسية. إعادة بناء المؤسسات الوطنية يجب أن تعكس التنوع العرقي والثقافي لسوريا، وتضمن مشاركة جميع المكونات في بناء الدولة الجديدة.

### **خامسًا: التحديات العسكرية في عام 2025 بناء جيش وطني واستعادة الأمن**

تواجه سوريا تحديات عسكرية كبيرة في عام 2025، وتشمل:

1. **بناء جيش وطني موحد:** بعد انهيار وحل الجيش السابق، يعتبر بناء جيش وطني موحد تحديًا كبيرًا. يتطلب هذا الأمر جمع الفصائل العسكرية المختلفة تحت مظلة واحدة، واسترجاع الأسلحة من المدنيين. بناء جيش وطني موحد هو حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الأمني والسيادة الوطنية.

2. **التحديات الأمنية الداخلية:** تواجه سوريا تحديات أمنية داخلية ناجمة عن وجود جماعات مسلحة ومتطرفة. يعتبر إعادة تأسيس الأمن الداخلي أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار. مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة، تجمع بين العمليات العسكرية والأمنية، والجهود التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

3. **التدخلات الخارجية:** تظل التدخلات الخارجية، مثل التوغلات الإسرائيلية في جنوب البلاد، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه سوريا. هذه التدخلات تزيد من التوترات وتعقد الوضع الأمني. التعامل مع التدخلات الخارجية يتطلب جهودًا دبلوماسية وسياسية مكثفة، وتعزيز القدرات الدفاعية لسوريا. (للتوسع أكثر في موضوع التدخلات الصهيونية السافرة مراجعة القراءة الوافية على الرابط التالي: [الاحتلال الصهيوني في سوريا](#))

4. **تأثيرات التطوع في الجيش:** الإعلان عن التطوع في صفوف الجيش الجديد أثار مخاوف لدى بعض الفئات الاجتماعية، خاصة من غير المسلمين السنة، بشأن إمكانية إقامة دولة جيشها يحمل عقيدة إسلامية أو جهادية. بناء جيش وطني شامل يمثل جميع المكونات السورية، ويستند إلى أسس مهنية ووطنية، هو أمر ضروري لتبديد هذه المخاوف، وتعزيز الثقة بين الجيش والشعب.

5. **إعادة تأهيل البنية العسكرية:** بعد سنوات من الحرب، تعاني البنية العسكرية في سوريا من تدهور كبير. يعتبر إعادة تأهيلها وتحديثها أمرًا ضروريًا لتحقيق الأمن القومي. إعادة بناء البنية العسكرية يتطلب

استثمارات ضخمة، وتعاونًا دوليًا وإقليميًا، وجهودًا متواصلة لتحديث المعدات والتقنيات العسكرية، وتطوير القدرات البشرية.

## - الاستراتيجيات العسكرية لتحسين القدرات

لتحسين القدرات العسكرية في سوريا، يمكن استخدام استراتيجيات متعددة، تشمل:

1. **إعادة هيكلة الجيش وتحديثه:** دمج الفصائل المسلحة المختلفة في جيش وطني موحد، وتحديث التكنولوجيا العسكرية لتعزيز الفعالية القتالية. إعادة الهيكلة يجب أن تستند إلى أسس مهنية ووطنية، وتهدف إلى بناء جيش قوي وفعال، قادر على حماية سوريا وسيادتها.
2. **تقليل التأثير الخارجي:** العمل على تقليل التأثير الخارجي للحكومة، لضمان استقلالية الجيش وتقليل الاعتماد على الجهات الخارجية. الحفاظ على استقلالية الجيش الوطني هو أمر ضروري لضمان السيادة الوطنية، وتجنب التدخلات الخارجية.
3. **تعزيز الاستقرار السياسي والأمني:** تعزيز الاستقرار السياسي والأمني يعتبر ضروريًا لتحسين القدرات العسكرية. يجب على الحكومة السورية العمل على إعادة بناء الثقة بين الشعب والجيش. الاستقرار السياسي والأمني يوفر البيئة المناسبة لبناء جيش قوي ومهني، ويساهم في تعزيز الأمن القومي.
4. **التعاون الإقليمي والدولي:** يمكن أن يساهم التعاون مع الدول الإقليمية والدولية في توفير الدعم العسكري واللوجستي اللازم لتحسين القدرات العسكرية في سوريا. التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يوفر الدعم الضروري لبناء جيش قوي ومجهز، وقادر على مواجهة التحديات الأمنية.
5. **تطوير الاستراتيجية العسكرية:** تطوير استراتيجية عسكرية تتناسب مع التحديات الأمنية الحالية، مثل مواجهة الجماعات المسلحة والتهديدات الخارجية. الاستراتيجية العسكرية يجب أن تكون واقعية وفعالة، وتأخذ في الاعتبار طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه سوريا، وتستند إلى تحليل دقيق للوضع الإقليمي والدولي.

## تقييم أداء الحكم الجديد: بين التحديات والفرص

فيما يلي تقييم لأداء الحكم الجديد في سوريا بعد 100 يوم من تبوئه السلطة في ضوء التحديات الجسيمة والفرص المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

### نقاط القوة المحتملة:

- **التركيز على عودة اللاجئين وإعادة الإعمار:** إعطاء الأولوية لعودة اللاجئين وإعادة الإعمار يعكس إدراك الإدارة الجديدة لأهمية معالجة الأزمة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- **الدعوة إلى الحوار الوطني:** بما أن الإدارة الجديدة استطاعت أن تعقد الجلسة الافتتاحية الأولى للحوار الوطني إلا أن ذلك لا يمكن الحكم عليه إلا من خلال مسار هذا المؤتمر ومخرجاته مع ضرورة الحذر من

هدف حكام سوريا الجدد الذين لم يظهروا بمستوى الحفاظ على تعهداتهم من خلال تجربة الـ 100 يوم الماضية مع بقاء الخشية من أن يستخدم مؤتمر الحوار الوطني كديكور يتجمل به القادة الجدد الذين يسعون بشق الانفس لاقتناع المجتمعين المحلي والدولي بأنهم خرجوا من عباءة " القاعدة " .

- **التوجه نحو إعادة هيكلة الجيش وتحديثه:** التركيز على إعادة هيكلة الجيش وتحديثه يعكس إدراك الإدارة الجديدة لأهمية بناء مؤسسة عسكرية قوية ومهنية، قادرة على حماية سوريا وسيادتها.
- **السياسة الخارجية الانكفائية والتوجه نحو الغرب:** تبني سياسة خارجية انكفائية، والتوجه نحو الغرب، يعكس رغبة الإدارة الجديدة في تخفيف التوترات الإقليمية والدولية، وجذب الدعم الدولي لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

### التحديات ونقاط الضعف:

- **التحديات الاجتماعية الهائلة:** حجم التحديات الاجتماعية المتعلقة بعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار، والتكامل المجتمعي، يتطلب موارد ضخمة وجهودًا متواصلة وطويلة الأمد.
- **الأزمة الاقتصادية الخانقة:** الوضع الاقتصادي المنهار، واستمرار العقوبات، والتضخم والبطالة، يمثلون تحديات هائلة أمام الإدارة الجديدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الشعب.
- **الوضع السياسي الهش والانقسامات العميقة:** استمرار الضبابية السياسية، والانقسامات العميقة بين المكونات السورية، وتضارب المصالح الخارجية، يمثلون تحديات كبيرة أمام بناء نظام حكم مستقر وشرعي.
- **التحديات الأمنية المستمرة:** استمرار التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، وتعدد اللاعبين المؤثرين، وفوضى انتشار السلاح، يمثلون تحديات كبيرة أمام تحقيق الاستقرار الأمني والسيادة الوطنية.
- **أزمة الشرعية والثقة:** الإدارة الجديدة لا تزال تعاني من أزمة شرعية وثقة، مما يقوض قدرتها على اتخاذ قرارات فعالة، وتنفيذ الإصلاحات الضرورية، وكسب دعم الشعب السوري.

### - خاتمة: سوريا على مفترق طرق - نحو الاستقرار أم الفوضى؟

تقف سوريا في عام 2025 على مفترق طرق حاسم، فبعد سنوات من الصراع والاضطرابات، يواجه الحكم الجديد فرصة تاريخية لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء البلاد، إلا أن التحديات التي تواجهه جسيمة ومتعددة. مستقبل سوريا لا يزال غير واضح المعالم، ويتوقف على قدرة الإدارة الجديدة على تجاوز التحديات واستغلال الفرص.

يعتمد مستقبل سوريا بشكل كبير على أداء الإدارة الجديدة في مواجهة هذه التحديات، وقدرتها على تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبناء ثقة بين المكونات السورية المختلفة، واحتواء التدخلات الخارجية، وتحقيق المصالحة الوطنية.

إذا تمكنت الإدارة الجديدة من تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات، فقد تنجح سوريا في تجاوز المرحلة الانتقالية الصعبة والبدء في مسيرة التعافي والازدهار. أما إذا فشلت في ذلك، فإن سوريا قد تنزلق مرة أخرى إلى دوامة العنف والفوضى، وتعمق الانقسامات الداخلية، وتزداد التدخلات الخارجية، مما يزيد من معاناة الشعب السوري ويطلق

أمد الأزمة. الخيار يعود إلى السوريين أنفسهم، وإلى قيادتهم الجديدة، في تحديد مصير بلادهم، وبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأجيالهم القادمة.